

محضر إجتماع لجنة التصدير مع:  
أمين عام المجلس الأعلى للتصدير  
الثلاثاء ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣ - بمقر الجمعية



Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال المصريين إجتماعاً برئاسة: المهندس/ فاضل مرزوق - رئيس اللجنة، وذلك مع الوزير مفوض تجارى /ماهر الشريف - أمين عام - المجلس الأعلى للتصدير، كما حضر اللقاء الاستاذ / علي عبد القادر - نائب أول رئيس اللجنة، واللواء / إسماعيل عبد العزيز - نائب ثاني رئيس اللجنة، وعدد من السادة الأعضاء ممثلي مجتمع الأعمال المصريين العاملين والمعنيين بقطاع الصادرات المصرية وذلك في تمام الساعة العاشرة والنصف صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٢ سبتمبر ٢٠٢٣ بمقر الجمعية بالجيزة، حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

**” كافة التحديات التي تواجه المصدرين المصريين وبحث مقترحات وآليات التغلب عليها ، مع وضع رؤية موحدة ما بين مجتمع الأعمال والدولة من أجل الوصول إلى ١٠٠ مليار دولار صادرات“**

**بدأ اللقاء بكلمة المهندس / فاضل مرزوق – رئيس اللجنة** ، بالترحيب بالوزير مفوض تجاري/ ماهر الشريف - أمين عام - المجلس الأعلى للتصدير، كما رحب سيادته بكافة السادة الحضور من أعضاء الجمعية من ممثلي مجتمع الأعمال المصري، وأكد سيادته أنه لا يوجد تصدير بدون إنتاج وصناعة، مؤكداً على أهمية وجود صناعات موجهة للتصدير لتدبير العملة الأجنبية والحفاظ على الحصة السوقية بالسوق المحلي.

وأشار سيادته أن المستثمر الأجنبي لابد أن يطمئن علي توجه الدولة خلال ٥ سنوات علي الأقل، دون تعديل في سياسية الأجور والقوانين والأراضي والضرائب، حيث أن عدم وضوح رؤية الدولة للقوانين هو ما يعاني منه المستثمر الأجنبي.

كما أكد سيادته علي أهمية دعم الدولة للقنصل التجاري في جميع السفارات بالخارج حتي يستطيع أن يسوق للصادرات المصرية بطريقة صحيحة لخلق فرص تصديرية، مشيراً إلي أن مصر أمامها فرص كبيرة لتحقيق زيادة في الصادرات وجذب المستثمرين في العالم ولكن لابد ان تساعد الدولة المصنعين والمصدرين والعمل علي توفير الأراضي للنشاط الإنتاجي، الصناعي والزراعي بأسعار أكثر تنافسية.

**ثم قام الوزير مفوض تجاري/ ماهر الشريف - أمين عام - المجلس الأعلى للتصدير** ، بتوجيه الشكر للجمعية لدعوته لهذا اللقاء الهام، وأستعرض سيادته دور الأمانة العامة للمجلس في رصد الفرص وحصص التحديات التي تواجه المصدرين سواء المتعلقة بتعديلات تشريعية أو إصلاحات إجرائية وقرارات والتنسيق مع المنظمات الدولية وفقاً لأهداف المجلس والتي يتم عرضها على السيد رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

كما أكد سيادته أن دور المجلس يعتمد في الأساس على الرصد والدراسة والمتابعة ثم تنفيذ التوصيات، كما أن الأمانة العامة للمجلس لا تحل محل الجهات التنفيذية وإنما يتطلب منها تنفيذ التوصيات وقرارات المجلس ومتابعة تنفيذها.

وأكد أن المجلس الأعلى للتصدير يتفق تماماً مع رؤية مجتمع الأعمال في أنه لا يوجد تصدير دون تهيئة المناخ والبيئة المواتية لتشجيع الإستثمار وزيادة الإنتاج من خلال تسهيلات وامتيازات للقطاع الانتاجي، مشيراً أن من أهم المعايير التي يتبعها المجلس في إصداره للإجراءات والقرارات التي لا تتطلب تعديلات تشريعية، هي أن يكون لها أثر إقتصادي إيجابي ومباشر على الصادرات وزيادة حصيلة الدولة.

وأكد سيادته أن الهدف موحد بين الحكومة والقطاع الخاص وبالتالي لابد من أن يحدث تناغم لإتخاذ القرارات السليمة والتي يمكن قياسها من حيث الأثر الإقتصادي، فضلاً عن تشغيل الشباب بما يصب في مصلحة الدولة.

ثم أشار سيادته إلي أنه في اطار تكليفات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بتحسين بيئة الإستثمار للقطاع الصناعي وجذب رؤوس الأموال، تم عقد جلسات مع رئيس الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة، وهيئة الشراء الموحد وهيئة الدواء المصرية ورئيس الهيئة العامة للمنطقة الإقتصادية بقناة السويس، حيث تم إصدار مجموعة من التوصيات والمعايير لإحداث إصلاحات إجرائية وأخرى مالية من خلال القرارات

المحفزة لزيادة الإنتاج وجذب الشركات الصناعية الكبرى والتي لها أثر إقتصادي مباشر ولا تتطلب تعديل تشريعي، مضيفاً أن من بين تلك الإصلاحات، الإجراءات التي تتعلق بإلغاء رسم الصادر، ودراسة حول دورة المستندات التي تعطل دورة العملية التصديرية.

### **ثم تم فتح باب الحوار والمناقشة للسادة الحضور حيث تم تناول أهم النقاط التالية:**

- تم التأكيد على ضرورة قيام المجلس الأعلى للتصدير بإعداد خريطة مصر التصديرية وتحقيق التوازن بين إستيراد الخامات ومستلزمات الإنتاج وترشيد الإستيراد، وتوسيع مفهوم التصدير ليشمل قطاع التكنولوجيا والخدمات وعدم اختزاله في قطاعات محددة.
- تمت الإشارة إلى أهمية عدة عوامل من شأنها زيادة الصادرات المصرية أهمها: المناطق الحرة كقناة لتسريع الإستثمار وزيادة المساندة التصديرية وحرية المصدر في إستخدام الحصيلة الدولارية في اغراض التصنيع، فضلاً عن دعم المكاتب التجارية الخارجية، والإهتمام بمنظومة المعارض والتسويق خاصة التي تستهدف دفع الصادرات في إفريقيا.
- تم التأكيد على مدى أهمية وفاعلية نشر الثقافة التصديرية وإصدار حملات توعوية تستهدف المجتمع ككل، بحيث يتحد ويتعاون المجتمع المصري بكافة مؤسساته من أجل تيسير العملية التصديرية.
- تمت الإشارة إلى ضرورة دعم عملية الشحن والنقل للصادرات المصرية خاصة لشرق وغرب وشمال إفريقيا، لما تمثله تلك المناطق من القارة الإفريقية من سوق واعدة للصادرات المصرية.
- تم التأكيد على ضرورة استقلالية الجهات والوزارات المعنية بالعملية التصديرية، نظراً لوجود أكثر من جهة تتداخل أدوارها وتهيمن على بعضها البعض، وهو ما يؤدي إلى بيروقراطية تهدد اية نتائج يمكن الوصول إليها لزيادة الصادرات المصرية.
- تم التأكيد على ضرورة التوجه السريع نحو دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وصغار المصدرين لدمجهم في كيانات إقتصادية قادرة على التصدير ومواجهة التنافسية الشديدة.
- تم التأكيد على ضرورة إستمرارية إنعقاد المجلس الأعلى للتصدير بشكل دوري، من اجل بحث ودراسة كيفية استغلال الطاقات الإنتاجية المعطلة في زيادة الانتاج والإعلان عن برامج المساندة التصديرية في توقيتات محددة.

- تم التأكيد على ضرورة تفعيل الحوافز المتعلقة بالإستثمار والصناعة في مدن الصعيد، نظراً لما تلاحظ من قبل بعض المستثمرين المحليين من عدم حصولهم على تلك الحوافز، بالرغم من ان إستثماراتهم بتلك المدن قامت بتوفير فرص عمل عديدة للشباب بتلك المحافظات وأسهمت بنسبة كبيرة جدا في تقليل معدلات البطالة والتي تصل إلى ٤٠٪ على أرض الواقع.
- تمت الإشارة إلى المعارض المتخصصة ودورها في الترويج للمنتج المصري بالخارج، وهنا تم التأكيد على دور البعثات الخارجية التي لا بد وأن تعمل بشكل أكثر كثافة على هذا الملف خلال الفترة القادمة.
- تمت الإشارة إلى التحديات التي يواجهها المصدرين فيما يخص النقل البحري والجوي ولاسيما النقل البري الذي زادت تكلفته لتعادل ٨٠٪ من تكلفة النقل البحري، اضافة ان ليس لها معيار ثابت، وهنا تم التأكيد على ان كافة التحديات التي تواجه الصادرات المصرية والمتعلقة بالنقل بكافة أنواعه هي موضوع رئيسي ومحل مناقشة ودراسة من قبل المجلس الأعلى للتصدير وذلك على مستوى القيادة العليا للدولة.
- تم التأكيد على أهمية دور وسائل الاعلام في نشر الوعي المجتمعي بأهمية التصدير ومدى الضرر الذي يعود على الدولة من التراجع في حصيلة الصادرات، مع التأكيد على أن دعم الصادرات هو أمر مستحق للمصدر المصري وليس منحة، نظراً لأن زيادة الصادرات تعود بالنفع على الدولة، مع التأكيد على ثقافة مساهمة رجل الاعمال مع الدولة لزيادة الحصيلة الدولارية، حيث أنه يعتبر اخر المستفيدين في دورة الانتاج، لما يتحمله من ضرائب بكافة انواعها، والالتزامات المادية وتكلفة العمالة، وفي النهاية فهو يساهم بذلك بتوفير العملة الأجنبية للدولة.
- تمت الإشارة إلى أن الارض المنتجة للصادرات المصرية الزراعية دائماً مهددة، نظراً لما تتطلبه من توافر دائم للموارد مثل المياه والكهرباء، وهو ما يؤكد على ضرورة توفير البنية الأساسية على مستوى كافة انحاء الجمهورية وخاصة بالمناطق الزراعية.
- تم التأكيد على أن زيادة الانتاج المحلي لا تقل أهمية عن الإنتاج من أجل التصدير، نظراً لدور الإنتاج المحلي والنهوض به في تقليل الفاتورة الإستيرادية للدولة.
- تمت الإشارة إلى ضرورة وجود سرعة إستثنائية في حل مشاكل وتحديات الصادرات، حيث أن التأخر في حل تلك المشاكل يعقبه مواجهة مشاكل اخرى إضافية ناتجة عن هذا التأخر، كما تمت الإشارة إلى عدم وجود رؤية واضحة حول البرامج التصديرية التي يجب إتباعها عقب إنتهاء البرنامج الساري.
- تمت الإشارة إلى القرارات الفجائية التي تؤثر بشكل كبير على العملية التصديرية، فلا بد ان يتم وضع اطار محدد فيما يخص القرارات الوزارية او التعديلات التشريعية المتعلقة بالإنتاج والتصدير، نظراً لما تتضمنه العملية الانتاجية والتصديرية من ابعاد كثيرة.

- تم التأكيد على ضرورة الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين مصر والدول المختلفة، والتأكد من عدم وجود فجوة أو تضارب بين تلك الإتفاقيات، وذلك لضمان تحقيق أقصى إستفادة ممكنة منها بما يسهم في زيادة حصيلة دولة من الصادرات المصرية، وهنا تم التأكيد من قبل المجلس انه تم عمل دراسة على عدد من الإتفاقيات التجارية الموقعة وبالفعل تم إكتشاف عدد من الفجوات، لذا تم تكليف وزارة التجارة والصناعة بمراجعة كافة الاتفاقيات التجارية إعادة صياغتها وتفعيلها بما يضمن الإستفادة منها.

### **وفي نهاية اللقاء تم الإتفاق على:**

قيام الجمعية بإعداد ورقة عمل متخصصة تتضمن مجموعة من التوصيات ذات الأثر الاقتصادي والمردود السريع على زيادة الصادرات، على أن تكون تلك التوصيات قائمة على الأرقام والإحصائيات، ودراسة مقارنة للوضع الحالي قبل إتخاذها والمردود المتوقع بعد تنفيذها، مع مراعاة وضع خطة على مدى قصير ومتوسط وطويل الأمد، على أن يتم موافاة المجلس الأعلى للتصدير بورقة العمل المشار إليها فور الإنتهاء من إعدادها.

ثم إنتهى اللقاء حيث قام: المهندس / فاضل مرزوق - رئيس اللجنة، بتوجيه الشكر إلى الوزير مفوض تجارى/ ماهر الشريف - أمين عام - المجلس الأعلى للتصدير ، كما تم توجيه الشكر للسادة الحضور، على حسن المشاركة الفعالة خلال اللقاء، كما تم التأكيد على تفعيل التوصيات المتفق عليها في أقرب وقت